

Distr.: Limited
23 November 2015
Arabic
Original: English



الدورة السبعون

اللجنة الثانية

البند ٢٠ من جدول الأعمال

التنمية المستدامة

إثيوبيا، والأرجنتين، وأرمينيا، وإريتريا، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وإسرائيل، وألبانيا، وألمانيا، وأنتيغوا وبربودا، وأندورا، وأنغولا، وأوروغواي، وأوغندا، وأوكرانيا، وأيرلندا، وأيسلندا، وإيطاليا، وبابوا غينيا الجديدة، وبالاو، والبرازيل، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبليز، وبنما، وبنن، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وبيرو، وبيلاروس، وتوغو، وتوفالو، وجامايكا، والجبل الأسود، وجزر مارشال، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والجمهورية التشيكية، وجمهورية ترازيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية كوريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وجمهورية مولدوفا، وجنوب السودان، وجورجيا، والدانمرك، ورواندا، ورومانيا، وزامبيا، وساموا، وسان مارينو، وسانت لوسيا، وسري لانكا، والسلفادور، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وسورينام، والسويد، وسويسرا، وسيراليون، وشيلي، وصربيا، وغانا، وغرينادا، وغواتيمالا، وغيانا، وفانواتو، وفرنسا، والفلبين، وفنلندا، وقبرص، وكازاخستان، والكاميرون، وكرواتيا، وكندا، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، وكينيا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليختنشتاين، وليسوتو، ومالطة، ومدغشقر، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، وموناكو، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، وناورو، والنرويج، والنمسا، ونيبال، ونيجييريا، ونيوزيلندا، وهايتي، والهند، وهندوراس، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان: مشروع قرار منقّح



الرجاء إعادة استعمال الورق

021215 251115 15-20653 (A)



تسخير التكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية المستدامة

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢٠٩/٦٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣،

وإذ تعيد تأكيد قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ والمعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، الذي اعتمد مجموعة من أهداف التنمية المستدامة العالمية وغاياتها الشاملة والبعيدة المدى التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول؛ والتزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإقرارها بأن القضاء على الفقر بجميع صورته وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم، وهو شرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة؛ والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستفادة من إنجازات الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى النهوض بما لم يكتمل من أعمالها؛

وإذ تعيد تأكيد قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥، المتعلق بخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتدعمها وتكملها وتساعد في توضيح سياق غاياتها المتعلقة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، والتي أعادت تأكيد الالتزامات السياسية القوية بالتصدي للتحديات في مجال تمويل وهيئة بيئة مواتية على جميع المستويات للتنمية المستدامة بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي؛

وإذ تشير إلى إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية^(١) وجدول أعمال القرن ٢١^(٢) وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١^(٣) وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٣) القرار د-٢/١٩، المرفق.

المستدامة^(٤) وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)^(٥)،

وإذ تشير أيضا إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعقود في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"^(٦)،

وإذ ترحب بمبادرة "تحدي القضاء على الجوع" التي أعلنها الأمين العام في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة كروية لمستقبل خال من الجوع، وإذ تحيط علما بالتقرير المشترك لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي بشأن الدور الحاسم للاستثمار في الحماية الاجتماعية والزراعة،

وإذ تشير إلى قرارها ٢٢٢/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ بشأن السنة الدولية للزراعة الأسرية ٢٠١٤ التي أبرزت دور الزراعة الأسرية وصغار المزارعين في الإسهام في تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٢٣٢/٦٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ بشأن اليوم العالمي للتربة والسنة الدولية للتربة، الذي جعل من يوم ٥ كانون الأول/ديسمبر يوما عالميا للتربة، وأعلن عام ٢٠١٥ سنة دولية للتربة، بهدف إذكاء الوعي بأهمية التربة في تحقيق الأمن الغذائي وفي أداء الوظائف الإيكولوجية الأساسية وزيادة إدراك ذلك،

وإذ ترحب بنتائج الدورة الثانية والأربعين للجنة الأمن الغذائي العالمي المعقودة في روما في الفترة من ١٢ إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وتحيط علما بالمبادئ الطوعية النازمة للاستثمار المسؤول في الزراعة والنظم الغذائية التي اعتمدها اللجنة، وتشير إلى المبادئ التوجيهية الطوعية لإدارة المسؤولية لحيازة الأراضي ومصادر الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني،

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٥) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.

(٦) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

وإذ ترحب أيضا بإعلان سندي وإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠^(٧) اللذين اعتمدهما مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث،

وإذ ترحب كذلك بإطلاق آلية تيسير التكنولوجيا المنشأة بموجب خطة عمل أديس أبابا من أجل دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة،

وإذ تشير إلى الاستراتيجيات وبرامج العمل ذات الصلة، بما في ذلك إعلان اسطنبول وبرنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا^(٨)، وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)^(٩)، وإعلان فيينا وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤^(١٠)؛ وإذ تعيد تأكيد أهمية دعم خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا^(١١)؛ وإذ تسلم بالتحدي الكبير الماثل أمام تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في البلدان التي تمر بمرحلة النزاع وما بعد النزاع،

وإذ تسلم بما سيكون للتكنولوجيا الزراعية من آثار مفيدة ودور هام في تنفيذ أهداف وغايات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بنجاح،

وإذ تنوه بإمكانات إحداث التحول الإيجابي نتيجة تعزيز الصلات بين المناطق الحضرية والريفية في تحقيق التنمية المستدامة، وإذ تلاحظ في هذا الصدد عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) في عام ٢٠١٦،

وإذ تؤكد الدور الحاسم الأهمية للمرأة في القطاع الزراعي ومساهماتها في تعزيز التنمية الزراعية والريفية وتحسين الأمن الغذائي والتغذية والقضاء على الفقر في الريف، وإذ تؤكد أن إحراز تقدم ملموس في مجال التنمية الزراعية يستلزم، في جملة أمور، سد الفجوة بين الجنسين وكفالة تكافؤ فرص المرأة في الحصول على التكنولوجيات الزراعية وما يتصل بها من خدمات ومدخلات، وعلى جميع الموارد الإنتاجية اللازمة، بما في ذلك

(٧) القرار ٢٨٣/٦٩، المرفقان الأول والثاني.

(٨) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، اسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١ (A/CONF.219/7)، الفصلان الأول والثاني.

(٩) القرار ١٥/٦٩، المرفق.

(١٠) القرار ١٣٧/٦٩، المرفقان الأول والثاني.

(١١) A/57/304، المرفق.

حيازة الأراضي وإمكانية الانتفاع من الأراضي ومصادر الأسماك والغابات، فضلا عن التعليم والتدريب الميسوري التكلفة والخدمات الاجتماعية والحماية الاجتماعية والرعاية الصحية والخدمات الصحية والخدمات المالية، والوصول إلى الأسواق والمشاركة فيها،

وإذ تسلم بأن الشباب يؤدون دورا هاما في دعم النمو الاقتصادي المستدام، وأن التكنولوجيا الزراعية تؤدي دورا أساسيا في تيسير اكتساب الشباب والشبان للمهارات الزراعية، وتحسين سبل عيش الشباب، وضمان حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والقضاء عليها،

وإذ تلاحظ أن التكنولوجيا الزراعية المستدامة يمكن أن تسهم، بفضل ملاءمتها مع احتياجات صغار المزارعين والمزارعين الأسريين، ولا سيما النساء والشباب في المناطق الريفية، في انتقاظهم من زراعة الكفاف إلى الإنتاج الابتكاري التجاري، بما يساعدهم على تعزيز أمنهم الغذائي وتغذيتهم، وتوليد فوائض قابلة للتسويق، وإضافة قيمة إلى منتجاتهم،

وإذ تقر بدور المجتمع المدني والقطاع الخاص والعمل الذي يقومون به في تعزيز التقدم في البلدان النامية والترويج للممارسات المستدامة للزراعة والإدارة والتشجيع على استخدام التكنولوجيا الزراعية وتدريب صغار المزارعين، وبخاصة المرأة الريفية،

وإذ تشدد على الحاجة إلى مواصلة الابتكار في سلاسل الإمداد بالأغذية الزراعية من أجل التصدي للتحديات المطروحة نتيجة عوامل عدة منها تغير المناخ ونضوب الموارد الطبيعية وندرتها والتحضر والعمالة، وإذ تعترف بأن البحوث الزراعية والتكنولوجيات الزراعية المستدامة يمكن أن تسهم إسهاما جليلا في التنمية الزراعية والريفية والاقتصادية وفي تكييف الزراعة وفي الأمن الغذائي والتغذية، وأن تساعد في بناء القدرة على التحمل وتخفيف حدة الآثار السلبية لتغير المناخ والتصحر وتدهور الأراضي والجفاف،

وإذ تؤكد ضرورة دعم وتعزيز نظم المعلومات والنظم الإحصائية من أجل جمع وتجهيز البيانات وفقا لتبويب أفضل، مما سيؤدي دورا أساسيا في رصد التقدم المحرز في الأخذ بالتكنولوجيات الزراعية المستدامة وأثرها في تحسين الأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة،

١ - ترحب بتقرير الأمين العام^(١٢)؛

٢ - تحث الدول الأعضاء ومنظمات الأمم المتحدة المعنية وأصحاب المصلحة الآخرين على تعزيز الجهود المبذولة لتحسين تطوير التكنولوجيات الزراعية المستدامة المناسبة ونقلها إلى البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، ونشرها فيها بشروط متفق عليها، وبخاصة على الصعيدين الثنائي والإقليمي، وعلى دعم الجهود الوطنية من أجل تشجيع استخدام الخبرات والتكنولوجيات الزراعية المحلية والنهوض بالبحوث في مجال التكنولوجيا الزراعية وإتاحة فرص الحصول على المعارف والمعلومات عن طريق استراتيجيات مناسبة لتوفير الاتصالات من أجل التنمية، وتمكين النساء والرجال والشباب في الريف من زيادة الإنتاجية الزراعية المستدامة والحد من الفاقد بعد الحصاد وتعزيز الأمن الغذائي والتغذوي؛

٣ - تشجع الجهود الدولية والإقليمية والوطنية الرامية إلى تعزيز القدرات في البلدان النامية، ولا سيما قدرات صغار المزارعين والمزارعين الأسريين، وبخاصة المرأة الريفية والشباب، من أجل تعزيز الإنتاجية والجودة التغذوية للمحاصيل الغذائية والمنتجات الحيوانية، وتشجيع الممارسات المستدامة في الأنشطة الزراعية قبل الحصاد وبعد الحصاد، وتعزيز الأمن الغذائي والبرامج والسياسات ذات الصلة بالتغذية التي تراعي الاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال الصغار والشباب، مع تركيز خاص على ضمان حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والقضاء عليها؛

٤ - تحث بالدول الأعضاء ومنظمات الأمم المتحدة المعنية وأصحاب المصلحة الآخرين إلى تعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية في السياسات والمشاريع الزراعية والتركيز على سد الفجوة بين الجنسين، بسبل منها تشجيع الاستثمارات المتسمة بالتوازن بين الجنسين، لتحقيق تكافؤ فرص حصول المرأة على التكنولوجيات التي توفر العمل والمعلومات والخبرات في مجال التكنولوجيا الزراعية والمعدات، والوصول إلى محافل صنع القرار وما يتصل بذلك من موارد زراعية لضمان مراعاة البرامج والسياسات المتعلقة بالزراعة والأمن الغذائي والتغذوي للاحتياجات المحددة للنساء وللعوائق التي تقف في سبيل حصول المرأة على المدخلات والموارد الزراعية؛

٥ - تشجع الحكومات على وضع وتنفيذ مشاريع وبرامج للتنمية الزراعية تركز على الشباب، بوسائل منها توفير التدريب والتعليم وخدمات الإدماج المالي، بما فيها خدمات الائتمانات البالغة الصغر، وبناء القدرات، في مجالات منها الابتكار، بشراكة مع القطاع الخاص، من أجل حفز اهتمام الشباب بالزراعة ومشاركتهم فيها؛

٦ - تقر بضرورة تنشيط القطاع الزراعي، وتعزيز التنمية الريفية، وضمان الأمن الغذائي، ولا سيما في البلدان النامية، على نحو يتسم بالاستدامة، وتعيد تأكيد الالتزام بدعم

الزراعة المستدامة والحراجة ومصائد الأسماك والرعي وبتخاذ إجراءات من أجل مكافحة الجوع وسوء التغذية لدى فقراء الحواضر، وتعترف باحتياجات الاستثمار الهائلة في هذه المجالات، وتشجع زيادة الاستثمارات العامة والخاصة؛

٧ - تدعو الحكومات والمنظمات الدولية إلى أن تعمل بالتعاون مع التعاونيات والمنظمات التعاونية، حسب الاقتضاء، وبما يتفق مع قواعد منظمة التجارة العالمية، على تشجيع نمو التعاونيات الزراعية من خلال تسهيل الحصول على التمويل الميسور واعتماد أساليب الإنتاج المستدام والاستثمار في الهياكل الأساسية الريفية والري وتعزيز آليات التسويق والانتفاع من الصكوك المناسبة لإدارة المخاطر ودعم مشاركة المرأة والشباب في الأنشطة الاقتصادية؛

٨ - تؤكد أهمية دعم وتعزيز البحوث في مجال تحسين وتنويع أصناف المحاصيل ونظم البذور ودعم إنشاء النظم الزراعية وممارسات الإدارة المستدامة، مثل الزراعة الحافظة للموارد، ومراقبة أمراض الحيوانات، والمكافحة المتكاملة للآفات، لجعل الزراعة أكثر قدرة على التحمل، وبخاصة جعل المحاصيل والحيوانات التي تربي في المزارع أكثر تحملاً للأمراض والآفات والإجهاد البيئي، بما في ذلك الجفاف وتغير المناخ، وفقاً للأنظمة الوطنية والاتفاقات الدولية ذات الصلة؛

٩ - تؤكد ضرورة الحد بقدر كبير من الفاقد من الأغذية قبل الحصاد وبعد الحصاد وغير ذلك من الفاقد الغذائي والهدر عبر جميع حلقات سلسلة الإمدادات الغذائية، بوسائل منها تحسين تخطيط الإنتاج، والنهوض بممارسات الإنتاج والتجهيز المتسمة بالكفاءة في استخدام الموارد، وتحسين تكنولوجيات الحفظ والتعبئة، وتحسين إدارة النقل والشؤون اللوجستية، وإذكاء الوعي بعادات الشراء والاستهلاك، من أجل مساعدة جميع العناصر الفاعلة في سلسلة الإمداد على جني فوائد أكبر؛

١٠ - تؤكد أهمية استخدام الموارد المائية وإدارتها بصورة مستدامة لزيادة الإنتاجية الزراعية وكفالتها، وتدعو إلى بذل المزيد من الجهود لتطوير وتعزيز مرافق الري وتكنولوجيا الاقتصاد في استهلاك المياه؛

١١ - تشجع الدول الأعضاء والمجتمع المدني والمؤسسات العامة والخاصة على إقامة شراكات لدعم الخدمات المالية وخدمات السوق، بما في ذلك الخدمات المتعلقة بالتدريب وبناء القدرات والهياكل الأساسية والإرشاد؛ وتدعو جميع أصحاب المصلحة إلى بذل المزيد من الجهود لإشراك صغار المزارعين، وبخاصة نساء وشباب الأرياف، في التخطيط واتخاذ

القرارات بشأن إتاحة الاستفادة من التكنولوجيات والممارسات الزراعية المستدامة المناسبة بأسعار معقولة؛

١٢ - تسلم بالإمكانات التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصفقتها أداة لتحسين الإنتاجية الزراعية، والممارسات الزراعية وسبل كسب العيش لصغار المزارعين، وتعزيز الأسواق والمؤسسات الزراعية، وتحسين الخدمات الزراعية، وتمكين جماعات المزارعين وربط المزارعين في البلدان النامية بالأسواق الزراعية الإقليمية والعالمية، وتؤكد الحاجة إلى ضمان حصول المرأة والشباب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولا سيما في المناطق الريفية؛

١٣ - تهيب بالدول الأعضاء جعل التنمية الزراعية المستدامة جزءاً لا يتجزأ من سياساتها واستراتيجياتها الوطنية، وتلاحظ الأثر الإيجابي الذي يمكن أن يؤديه في هذا الصدد التعاون بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتحت الهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة على إدراج عناصر التكنولوجيا والبحث والتطوير في مجال الزراعة في الجهود الرامية إلى تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(١٣)، مع التركيز على البحث والتطوير في مجال توفير تكنولوجيا صالحة على الدوام تتوافر فيها مقومات الاستدامة بأسعار معقولة ويسهل على صغار المزارعين، وبخاصة المرأة الريفية، استخدامها ويمكن نشرها بينهم؛

١٤ - تطلب إلى منظمات الأمم المتحدة المعنية، بما فيها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، تشجيع ودعم وتيسير تبادل الخبرات فيما بين الدول الأعضاء، بوسائل منها الإرشاد والمنافع الأخرى المتاحة للعموم المتعلقة بسبل زيادة استخدام الممارسات المستدامة للزراعة والإدارة مثل الزراعة الحافظة للموارد، وزيادة قدرة الزراعة على التكيف، وزيادة استخدام التكنولوجيات الزراعية الداعمة لأنظمة غذائية أكثر استدامة وذات التأثير الإيجابي على كامل سلسلة الأنشطة المولدة للقيمة، ومن ضمنها تكنولوجيا تخزين وتجهيز ومناولة ونقل المحاصيل بعد حصادها، بما في ذلك في الظروف البيئية الصعبة؛

١٥ - تؤكد الدور الفعال للتكنولوجيا الزراعية والبحوث الزراعية ونقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها وتبادل المعلومات والممارسات في تعزيز التنمية المستدامة وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتهيب، بالتالي، بالدول الأعضاء دعم البحث والتطوير

(١٣) القرار ١/٢٠.

في مجال الزراعة المستدامة، وتشجع الهيئات الدولية المعنية على القيام بذلك، وتدعو في هذا الصدد إلى مواصلة تقديم الدعم لنظام البحوث الزراعية الدولية، بما في ذلك تجمع مراكز البحوث الزراعية الدولية والمنظمات والمبادرات الدولية المعنية الأخرى؛

١٦ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، وتقرر إدراج البند المعنون "التنمية المستدامة" في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية والسبعين، ما يُتفق على خلاف ذلك في المناقشات المتعلقة بتنشيط اللجنة الثانية.